

تَصْدِيرٌ

بقلم: د. نهاد الموسى
استاذ العربية في كلية الآداب
من الجامعة الأردنية

﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾

تكلم العرب صادرين عن سلائقهم المكتسبة، كما تكلم غيرهم صادرين عن سلائقهم المكتسبة، تكلموا باللسان العربي قبل أن يضعوا قواعد كلامهم. وقد جرى الخطاب منهم بالشعر والمنثور أولاً. ومعلوم أن امرأ القيس وقس بن ساعدة وأقرانهما قد تقدموا على الخليل وسيبويه وأقرانهما في مَدْرَجِ الزمان. وكانت نصوصهم، بذلك، متقدمة على قواعد النحاة التي استخرجوها لتلك النصوص. وإذن فقد تقدمت «النصوص» على «القواعد».

ويصبح كالمفروغ منه أن يفترض الباحث أن أمثلة الكلام تكون أولاً وأن القواعد التي تصفها وتفسرها تكون ثانياً.

وأما ما ذهب إليه ابن فارس في «الصاحبي» أن النحو كان معروفاً وأن عمل النحاة في وضعه إنما كان إحياءً فأحسن تأويله أن النحو كان معروفاً بالسليقة يصدر عنها العربي ثم استخرجه النحاة، فيما بعد، على هيئة علم بأصول.

ثم نقبل في منطق العقل المجرد أن يفترض الباحث أن كتب النحو تكون ثانياً وأن «الأصول» التي توضع وفقاً لها تلك الكتب تكون ثالثاً، وإذن فقد ألف سيبويه والمبرد وابن السراج قبل أن يستخرج ابن جنّي وابن الأنباري أصول النحو.

وهكذا يبدو التسلسل واضحاً للنظرة الأولى.

ولكنْ تقوم، عند هذه النقطة، ملاحظات لم نَعْتَدْ على أنْ نأبَهُ بها. وهي ملاحظات تغرينا بترك التسليم بهذا التسلسل على علّاته، وتطرح تساؤلات عن أمثلة الكلام التي كانت تصدر عن العربيّ: هل كانت تصدر بلا «قواعد» تلقائية؟ وتساؤلات عن قواعد النحاة لتلك الأمثلة: هل وضعوها بلا «أصول» نظرية استظهروها وصدروا عنها؟

فإذا استقام هذا الاعتراض تبين لنا أننا نتحرك في دورة غامضة متداخلة لا في نسق واضح متسلسل، وتبين لنا أننا نعرُج في طبقات مستديرة ثلاث: وَسَط كلام مستفيض ترتدّ كلّ واحدة من جملة إلى «نظام مثال» في الدماغ، وكتاب نحويّ عريض تجهد قواعده أن تصف ذلك «النظام - المثال» وتفسّره، ونظرية نحوية تكشف لنا عن أصول الوصف والتفسير، أو عن عناصر المنهج، أو عن قواعد القواعد.

ولكنْ هذه الطبقات تنداح في دوائر متداخلة ولا تتابع في خطّ مستقيم. فالجمل والعبارات التي يجري بها الاستعمال تشكّل بدءاً على محيط الدائرة الأولى ولكنها تتصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي «قواعد» يصدر عنها المتكلم. وتفضي بنا القواعد إلى دائرة ثانية تكون القواعد فيها نقطة بدء ولكنها تتصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي الأصول النظرية أو أصول النظرية. وما أشبه هذه الدوائر المتخيّلة بطبقات كروية ثلاث متداخلة من الزجاج الملون، تتعین كلّ طبقة تقريباً ولكن يكون بين كلّ اثنتين منها ثم يكون بين كل واحدة منها وسائرهما تعاكس وتأثير متبادل.

وقد هجس الخليل وابن جنّي، على هذا الصعيد، بملحظ غاية في الطرافة مؤداه أن عمل النحويين في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها يمثل كالكشف عن قواعد السليقة التي كان العربيّ يصدر عنها في كلامه. ولكنْ الخليل كان أدنى إلى الاحتراس إذا اعتدّ تعليقه لمذاهب العرب في كلامهم افتراضاً ووجهاً ممكناً. أما ابن جنّي فتمسّك بما لاحظته من جرّي العرب في كلامهم على سمت مشترك ونهج متعارف واستظهر بذلك على أن قواعد النحاة وأصولهم منبئة عن مقاصد العرب في كلامهم كأنما أرادوا من العلل ما نسبناه إليهم وحملناه عليهم.

وهكذا استشرّف النحاة لعملهم في وضع قواعد العربية مثل الذي ترسّمته المدرسة التحويلية حين جعلت وكدها أن تكشف عن قواعد السليقة التي يصدر عنها ابن اللغة وهو يستعمل تلك القواعد «المحدودة» استعمالاً خلاقاً غير محدود.

ويمكننا أن نمضي مع هذا الملحظ إلى بُعد إضافيّ مفاده أن عمل النحاة في وصف الظاهرة النحوية كان يصدر بأطراد عن أصول ثابتة تمثّلوها وإن لم يصرّحوا بها. وإذن يكون استخراج هذه

الأصول باستقراء مذاهبهم في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها مشروعاً تماماً وميداناً مفتوحاً للفظن المكتسبة المتجددة .

إن غاية الانسجام على المستوى الأول هي أن تكون قواعد النحو مرآة لأحكام السليقة التي يجري عليها أبناء اللغة في كلامهم ونموذجاً صالحاً ودليلاً هادياً لمن أتبعه أن يلحق بأهل اللغة وإن لم يكن من أهلها .

وإن غاية الانسجام على المستوى الثاني هي أن يندغم التقعيد المباشر والأصل المنهجي الذي يصدر عنه النحوي . وإنه لتحقيق بالإشادة هنا أن أصحاب النظريات النحوية المبتكرة لا يكادون يجردون لأنفسهم منهجاً يدعونه ولكن هذا المنهج يتمثل بأطراد واضح في أطروحاتهم وأعمالهم النحوية بمعطياتها ووقائعها المباشرة، ويكون الأطراد في معالجاتهم دالاً، عند من ينظر من الخارج، على معالم منهج متسق .

وتظل اللغة بتجلياتها في الاستعمال الجاري ومادتها المتوالدة بلا نهاية موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير، وتظل أعمال النحاة في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستبطان والتأصيل . ويتمتع الناظر من الخارج بمزية القدرة على الرؤية من بُعد آخر أوضح . ولعله - لهذا السبب - يصبح الاستئناس بأنظار الناظرين من الخارج مفيداً في الاستيضاح والكشف .

ولعل كثيراً من الدارسين كانوا ينظرون في حدود الأبواب النحوية فيستظفرونها كما ساقها النحاة؛ فالمفعول لأجله مصدر، والحال وصف (مشتق) . الخ دون أن يجردوا من أمثلة ذلك أصلاً عريضاً يتمثل في أن النحويين لحظوا علاقة مطردة بين الوظيفة النحوية والبنية الصرفية .

وكان هذا مما انكشف عنه لـ «ملكا إيفنش» في كتابها: اتجاهات في علم اللسان Trends in Linguistics وذلك أنها استخرجت أن العرب كانوا من أول من اعتبر العلاقة بين «صيغة» الكلمة على مستوى «الصرف» ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو .

وقد أغرى هذا الملحظ باحثة جادة هي الأنسة لطيفة النجار فعكفت على استقراء أمثله لدى النحاة العرب لتؤسس أصلاً منهجياً لديهم قلماً التفت إليه أو عني باستخراجه .

وتوسلت إلى ذلك بنفس طويل على النظر في كتب النحو والاستبصار بمعطيات علم اللسان، وكانت - بصبرها الجميل وما محضت له نفسها من الجد والمثابرة - تتمثل ما يمثلها لها الأستاذ المشرف من أبعاد البحث فتجهد في بلوغها بل تمعن في استقراء المعطيات حتى تبلغ باستيعاب

التفاصيل واستيفاء التفاريق مثل الذي يؤمله المشرف - في المثال المنهجيّ المجرد لدور الأستاذ والطالب - أي أن يتجاوز إلى تحقيق عَرْضٍ معرفيٍّ تفصيليٍّ إضافيٍّ يُصبح فيه الباحث نسيج وحده في موضوع بحثه .

إنّ لطيفة تقدّم بهذا البحث إلى المكتبة النحوية العربية طرفة من طُرف علم اللسان العربيّ يتمثل فيها التوازن المنسجم المنشود بين مادّة النحاة الأوائل ومكتسبات النظر اللساني الحديث .
إنّه عمل يتصف للأوائل بتجلية ما تنبّهوا إليه، ويرفد وصف العربية بتوفية البيان عمّا يكون بين مستوى الصرف والنحو فيها من تعالّق، ويستأنف لونا من التآليف النحويّ الذي تندغم فيه الجدّة والأصالة اندغاماً تلقائياً . إن هذا العمل يمثّل خطوة مهمّة على طريق المدرسة العربية النحوية التي تقرأ النحو العربي قراءة داخلية مستضيئة بالأنظار المكتسبة، وهي المدرسة المنشودة للوفاء برسالة الأوائل وحقّهم على الأواخر في استئناف سيرورتهم في العلم ومتابعتها وفاء بحاجة العربية وأبنائها في هذا الزمان .

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث جانب من جوانب الدراسة النحوية في اللغة العربية؛ فهي تبحث في دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها.

وقد قام البحث على أصل عام مؤداه أن الظاهرة النحوية، عند نحاة العربية، تتشكّل في بعدين: يتمثل الأول منهما في مستوى الأبنية الصرفية وما يتبعه من تصنيفات وتقسيمات تهدف إلى وصف هذا المستوى حسب ضوابط عامة كلية. ويتمثل الثاني منها في مستوى التركيب وما يتضمّنه من قواعد تضبط عملية نظم الكلمات في الجمل وأصول تأليفها حسب نظام العربية الفصحى.

وقد تشكّلت الدراسة في المستوى الأول في قسمين رئيسين: عُرض في الأول منهما إلى أنواع الأبنية في العربية، من حيث أقسامها العامة، وضوابط صوغها، ووسائل تشكيلها وبنائها، وعُرض في الثاني منهما إلى مظاهر التحوّل الطارئ التي قد تغيّر معنى البنية الصرفية ومبناها، أو مبناها فقط، أو طريقة نطقها.

أما المستوى الثاني فقد تشكّل في قسمين أيضاً: عُرض في الأول منهما إلى دور البنية الصرفية في تجديد الوظيفة النحوية، وصاحب ذلك عرض لمفهوم المعنى الوظيفي عند النحاة العرب في ضوء ما استجدّ من مفهومات حديثة لهذا المصطلح. وعُرض في الثاني من قسمي هذا المستوى إلى دور البنية الصرفية في الإعراب والنظم؛ ففي دور البنية الصرفية في الإعراب تناولت الدراسة تأثير نوع البنية الصرفية في القول بالإعراب التقديري والمحلي والإعراب بالنيابة، وكذلك دورها في تحديد الإعراب أو تعدّده، وتناولت في دور البنية الصرفية في النظم تأثير نوع البنية في عملية الربط والوصل بين المفردات، ودورها في ظاهرة الإيجاز والاختصار على المستوى النحوي الخالص، وفي ظاهرة التقديم والتأخير وإعادة ترتيب المفردات في التركيب، وفي ظاهرة الحذف والقول بالتقدير والتأويل.

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

أما بعدُ: فقد أصبح كثيرٌ من الدراسات اللغوية المعاصرة، التي تجعل اللغة العربية بمختلف مستوياتها موضوعاً للبحث والمساءلة، تعتمدُ في تناولها ودراستها النظريات اللغوية الحديثة على اختلاف منطلقاتها ومناهجها. بل غدا هذا الأمر من ضرورات البحث المبدئية التي تعطي البحث مشروعيته، وتضعه موضعاً الموسوم له ضمن ما يُقدَّم في أيامنا من أطروحات ودراسات.

وليس المقصودُ من ذلك - بحالٍ من الأحوال - لِي ذراع القديم لإجباره على مسايرة الحديث، أو طمس معالمه لنستبدل بها معطيات حديثة تتعامل على أساسها بعيداً عن الأصول القديمة التي قامت عليها قواعد اللغة العربية؛ فالدراسات التي يكون هذا وكدها وهمها لا تقدّم ما يُرتجى منها من بدائل نافعة يستفيد الباحثون منها في الدراسات اللغوية العربية. وستظل مبتورة، غريبة عن واقع العربية ومشكلاتها، فالمزاوجة بين القديم والحديث، في الدراسة اللغوية، تشتط وعياً بالأصول والمرتكزات التي قامت عليها الدراسات الحديثة، واستيعاباً شاملاً للأصول والضوابط التي وضعها النحاة العرب وأقاموا عليها نظريتهم في وصف نظام العربية وتقعيد قواعدها.

وبهذا الشرط المنهجيّ تستطيع الدراسات اللغوية العربية أن تستضيء بالحديث لدراسة القديم، وأن تقدّم بدائل وحلولاً موضوعية ناجعة لكثير من مشكلات العربية وقضاياها، وأن تحقق أهدافاً رئيسة في مجال الدراسات اللغوية العربية، أهمها:

- إعادة ترتيب معطيات القديم ضمن قضايا كلية محدّدة المعالم؛ لتتضح للدارسين الأسس والضوابط المنهجية التي قامت عليها الدراسات اللغوية عند النحاة العرب في كل قضية تُعرض للمساءلة والبحث؛ ذلك أن طبيعة الدراسة عند النحاة العرب عرفت بالدراسات التي تمتاز فيها الموضوعات المدروسة وتتشابك بشكل يصعب على الدارس أن يتعرّف إلى ملامح ما يدرسه ويحدّده تحديداً مضبوطاً، وبخاصة أن الموضوعات اللغوية البحتة - أي تلك التي تتصل بتقعيد

القواعد وتأسيس الأصول العامة - كثيراً ما تضيع صورتها وسط كم هائل من الأمثلة الجزئية والخلافات المنهجية.

- التعرف على مواطن التشابه، وعلى المنطلقات المنهجية المشتركة بين مقولات القديم ومعطيات الحديث، مع ربط كل منهما بظروفه الثقافية والاجتماعية؛ وذلك وصولاً إلى نظرية لغوية عربية تحقق البعدين: الأصالة والمعاصرة، وتخدم اللغة العربية ودراسها بوضع البدائل السليمة، وتسهم في وضع تخطيط هيكلي مضبوط يصف النظام الذي تقوم عليه العربية وصفاً جديداً يتحرى الدقة، ويستعين بكل الوسائل المطروحة لتحقيق ذلك^(١).

- وضع النظرية العربية التي قدمها النحاة في موضعها الذي تستحق، خاصة أننا نجد لكثير مما نظروه وأصلوا له أصداء تتردد اليوم بين علماء اللغة المحدثين، وتدور في مؤتمراتهم، وتعرض في كتاباتهم، دون أن يشار إلى جهود علماء العربية في ذلك، على الرغم من شعور بعض المؤرخين الغربيين بضرورة النظر في العمل اللغوي عند العرب؛ لاستكمال المسار التاريخي في وصف الجهود اللغوية عند مختلف الشعوب^(٢). انطلاقاً من النقاط المذكورة آنفاً فإن هذا البحث يحاول أن يقدم دراسة تتحرى الدقة والشمول في استلال^(٣) كل ما يتعلق بدور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها من التراث النحوي العربي، وإعادة ترتيبه بصورة تتضح فيها معالم المنهج الذي اعتمده القدماء في هذا الموضوع، وتبرز فيه صورة المادة المكونة له ضمن تقسيمات محددة واضحة، كما تسعى هذه الدراسة إلى وضع ما ستصل إليه من ضوابط وأصول قامت عليها دراسات القدماء في مقابل ما يقدم اليوم من أسس لغوية حديثة تضمنتها نظريات لها شأنها الذي لا ينكر في توجيه الدراسات اللغوية والتأثير فيها.

وقد كان لاختيار هذا الموضوع أسباباً، أهمها:

(١) انظر في هذا: أحمد المتوكل . . نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني . اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيماثيات . عروض ومناقشات . ص ٨٧ وما بعدها ١٦ - ١٨ ابريل ١٩٧٦م . كلية الآداب والعلوم الإنسانية . الرباط . مطبعة الترمي .

(٢) انظر: Robins, A short History of Linguistics. Second Edition, Longman - London & Paris. 1979. p97 ، وانظر أيضاً: نهاد موسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ١٤ . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ط ١ . ١٩٨٠ . و: عبدالسلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٠ - ٢٤ . الدار العربي للكتاب . ط ١ - ١٩٨٦م .

(٣) السِّل والاسْتلال: انتزاع الشيء وإخراجه في رفع. انظر: ابن منظور . . لسان العرب (مادة: سئل) دار صادر . بيروت .

- * ضرورة إعادة وصف العربية انطلاقاً من مفهوماتٍ عامّةٍ حديثة.
- * الحاجة إلى النظر في العلاقات بين المستويات المختلفة للغة العربية ووصفها وبيان تأثيرها في تشكيل نظامها.
- * افتقار هذا الجانب من الدراسات إلى البحوث التفصيليّة التي تفصّل القول في تأثير المستوى الصرفي في وضع قواعد المستوى التركيبي وفي تشكيل أهمّ الظواهر فيه.
- * قيام هذا الجانب من الدراسة النحويّة عند علماء العربية على أصولٍ يعاد القول فيها الآن، وتبني على أساسها نظريّاتٌ حديثةٌ مهمّةٌ.

وقد تشكّلت هذه الدراسة في بابين، كل باب يحتوي على فصلين:

الباب الأول: في المستوى الصرفي:

قدّم له بعرضٍ لأهمّ المصطلحات التي يقوم عليها المستوى الصرفي، ثم عرضت المادة فيه خلال الفصلين التاليين:

١ - الفصل الأول: أنواع الأبنية. وقد تشكّل في ثلاثة مباحث:

- تناولت في الأول منها أقسام الكلام في العربية، والأصول التي اعتمدها القدماء في تقسيمهم الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف، والمميّزات التي وضعوها لتميّز كل قسم من غيره، ثم عرضت، بإيجاز، لأراء المحدثين العرب في هذا التقسيم، والأسس التي اعتمدها في نقده وفي وضع البدائل له.
- وعرضت في الثاني منها للضوابط التي اعتمدها الصرفيون العرب في صوغ الأبنية في العربية وللاسباب التي دعتهم إلى وضع مثل هذه الضوابط.
- ثم تناولت في المبحث الثالث الوسائل التي يستعان بها في العربية لصوغ الأبنية الصرفية وتغييرها.

- ٢ - الفصل الثاني: أحوال الأبنية، عرضت فيه لأصل مهمّ قامت عليه الدراسات الصرفية عند العرب؛ وهو مقولة الأصل في الأبنية الصرفية؛ إذ جردوا لكل نوع من أنواع الأبنية أصلاً، وردّوا كل بنية تحوّلت عن ذلك الأصل إليه. وقد تشكّلت مادة هذا الفصل في ثلاثة مباحث:
- عرضت في الأول منها لأسباب التحوّل عن الأصل التجريدي الذي أصله الصرفيون، وقسمت هذه الأسباب قسمين؛ تمثّل القسم الأول منها في الأسباب الصوتية، وتمثّل الثاني في الأسباب غير الصوتية.

- أمّا المبحث الثاني فقد عرضت فيه أهمّ مظاهر التحوّل عن الأصل في العربية. والتي تمثّلت في: الابتداء (همزة كالوصل)، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، وفتح

عين المضارع من «فَعَلَ» والإمالة.

- وعرضت في المبحث الثالث لأهمّ الوسائل التي وضعها الصرفيون لردّ البنية الصرفية إلى الأصل المتروك الذي قد يكون أصل صيغة أو أصل اشتقاق، وبيّنت أن هذه الوسائل تنقسم قسمين: أحدهما لمعرفة أصول الأفعال، والآخر لمعرفة أصول الأسماء.

الباب الثاني: في المستوى النحوي:

وقدّمت فيه تحديداً لأهمّ المصطلحات التي يقوم عليها المستوى النحوي، ثم عرضت مادته

في فصلين:

١ - الفصل الأول: دور البنية الصرفية في تحديد الوظائف النحوية، وهو في مبحثين:
- عرضت في الأول منها لمفهوم الوظيفة النحوية عند النحاة العرب. وأثبت في أن نحاة العربية كانوا على وعي بالفروق بين المعاني على مختلف المستويات اللغوية.
- وعرضت في الثاني منها لدور البنية الصرفية في تحديد الوظائف النحوية؛ إذ بيّنت الدراسة أن البنية الصرفية تشكّل عنصراً مهماً من العناصر المعتمّدة في تحديد الوظيفة النحوية، إلا أن هذا الدور يتفاوت من وظيفة إلى أخرى. ثم اتبعت ذلك بتقسيم للمعاني الصرفية العامة التي تشكّل الأبنية في العربية على أساسها، وعرضت في كل تقسيم للوظائف النحوية التي تُكوّن تلك المعاني وما تمثله من أبنية شرطاً صرفياً فيها.

٢ - الفصل الثاني: دور البنية الصرفية في الإعراب والنظم، وهو في مبحثين:

- تناولت في الأول منها دور البنية الصرفية في الإعراب التقديري والمحلي والإعراب بالنيابة؛ إذ بيّنت أن للبنية الصرفية دوراً في هذه الظاهرة، وأن هذا الدور قائم على أصليين رئيسيين تعتمد عليهما الدراسة النحوية عند العرب، وهما: القول بالأصل، ونظرية العامل. كما عرضت الدراسة لدور البنية الصرفية في تحديد الإعراب وبيّنت أن هذا الأمر قائم على ما تشترطه العربية من شروط صرفية لكل وظيفة نحوية. ثم عرضت الدراسة، كذلك، لدور البنية الصرفية في تعدد الإعراب، وبيّنت أن سبب التعدد الإعرابي الذي يتعلق بالبنية الصرفية يتشكل في ثلاثة أبعاد: اشتراك بعض الأبواب النحوية في الشروط الصرفية، والاستثناءات على الحدود النحوية التي يضعها النحاة، وطبيعة البنية الصرفية نفسها.

- وعرضت في الثاني منهما لدور البنية الصرفية في النظم، والذي تشكّل في أبعاد ثلاثة، أيضاً، تناولت في الأول منها لدور البنية الصرفية في عملية الربط والوصل بين المفردات في التركيب، وبيّنت أن الضمائر والحروف تمثّل أهمّ أبنية تقوم بهذه الوظيفة، كما عرضت لدور البنية الصرفية في ظاهرة الإيجاز والاختصار على المستوى النحوي الخالص. أما البعد الثاني

فقد عرضت فيه لدور البنية الصرفية في التقديم والتأخير، والذي تشكل في ثلاثة أبعاد: يعتمد الأول منها على طبيعة البنية للوظيفة النحوية، أما الثاني فيعتمد على طبيعة البنية الصرفية للعامل فيها، ويعتمد الثالث على دلالة البنية أو على تجنب تعدد الاحتمالات في التركيب. وأخيراً عرضت لدور البنية الصرفية في ظاهرة الحذف، وفي القول بالتقدير والتأويل، وبيّنت أن هذا الأمر معتمد أيضاً على مقولة الأصل عند النحاة العرب. ثم اتبعت ذلك كله بخاتمة شملت عرضاً موجزاً لأهم ما توصلت إليه الدراسة.

أما أهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة فتمثل في التالي:

* قلة المراجع العربية والمترجمة التي تعرض، بتفصيل، للنظريات اللغوية الغربية، عامة، . ولهذا الموضوع بشكل خاص، فاضطرت إلى الاكتفاء بالإشارات العامة والإلماحات العابرة للأسس التي اعتمدها تلك النظريات والتي وجدت لها أصولاً راسخة عند علماء العربية.

* عدم التناسق في حجم المادة المدروسة؛ إذ كان هناك تفاوت في حجم المادة المدروسة في كل فصل؛ فبعضها غنيٌّ كثير، وبعضها نزرٌ قليل. وهذا أمر لم أملك تغييره أو تعديله؛ إذ العبرة بنوع المادة لا حجمها.

هذا، وإنني أرجو أن يكون هذا البحث قد حقق الغاية منه، وقدم تصوراً واضحاً وشاملاً لدور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها في العربية، وأن يكون قد أسهم في وضع جانب من الأصول التي قامت عليها نظرية النحو العربي في إطار كلي عام تتضح معه صورة المنهج الذي اعتمده النحاة العرب، وتبرز فيه مادة الموضوع من خلال ضوابط عامة وأسس محددة.

مدخل في حُدودِ المادةِ المدروسةِ

تبنى علماء اللغة المعاصرون منحى النظم؛ وصولاً إلى تحقيق منحى تكاملي في العمل اللغوي، ويدعو هذا الاتجاه إلى اعتبار اللغة نظاماً مستقلاً شأنه في ذلك شأن الأنظمة الأخرى التي يدور حولها النشاط الإنساني، كما أن هذا الاتجاه ينظر إلى اللغة على أنها نظام كلي يتكون من أنظمة جزئية متداخلة يرتبط بعضها ببعض بعلاقات محكمة، والفصل بين هذه الأنظمة لا يتم نظرياً إلا لغايات البحث والدراسة^(١)، لذلك يتعين على الباحث في اللغة أن يحدد موقعه على خريطة النظام اللغوي؛ ليتمكن من ضبط مادته وإحكام نتائجه، ثم ليتعرف إلى تأثير ما يحدث في هذا الموقع على تشكيل النظام اللغوي عامة وتحديد علاقاته، فهذا البحث يدرس العلاقة القائمة بين مستويين من مستويات اللغة الأربعة: (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية)^(٢) وهما: المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، ولا يتخطى حدود هذين المستويين إلا بما يخدم أغراض البحث وأهدافه. فهو يسعى إلى وصف الكلام في المستوى النحوي التركيبي، أي ما يتصل بالمعنى الوظيفي للتراكيب والأبنية، وهو مستوى يمثل التعامل مع أنواع الأبنية، وأنواع الوظائف التي جردها النحاة لتشكّل الهيكل البنيوي العام للنحو العربي والعلاقات التركيبية المعتمدة على المعاني النحوية في هذا المستوى.

(١) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣ - ٣٤. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب.

(٢) هناك تقسيمات أخرى لمستويات اللغة ولكننا ارتضينا هذا التقسيم لشيوعه، ومن تلك التقسيمات ما يراه هوكيت Hocket، إذ يقسم النظام اللغوي إلى خمسة أنظمة رئيسة، وهي: النظام النحوي والصرفي والعلائقي والدلالي والصوتي. ينظر في ذلك:

C. Hocket, A course in Modern Linguistics. Inc. New York. 1958.

ومنها أيضاً ما يراه بعض الباحثين العرب من أننا نستطيع أن نقسم النظام اللغوي إلى ستة مستويات، هي: الصوتي، والمعجمي، والمرفولوجي وينقسم إلى: الصرف والتصريف، والنحوي، والجملتي التركيبي، والأسلوبي. ينظر في ذلك: ريمون طحان، الألسنية العربية ٢١/١ - ٢٥. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط١. ١٩٧٢م.

أما ما يتخطى حدود المستوى التجريدي السابق إلى المستوى الذي يمثل التعامل مع أنواع المفردات وأنواع الدلالات المختلفة المتعارف عليها بين المتكلمين، فإن هذا البحث غير معنيّ بها؛ فالمستوى الأول يمثل قوالب مجوّفة يرتبط بعضها ببعض بعلاقاتٍ محدّدة ثابتة، وهي غير متحققة في الواقع ولكنها موجودة في النظام اللغويّ المجرد، والمستوى الثاني يمثل المادّة التي من الممكن أن تملأ تلك القوالب فتنتقلها من نظامها المجرد إلى واقع لغويّ حيّ قد تؤدي العوامل الموجودة فيه، التي تتفاعل مع النظام المجرد، إلى كسر بعض قواعده الصارمة، وتجاوز روابطه الثابتة نوعاً ما. فهذه الدراسة تقع في المنطقة المحصورة بين مستويين تتحقق فيهما الصناعة النحويّة بقواعدها المحدّدة الواضحة، وعلاقتها المضبوطة المحكمة، قبل أن تتأثر بالعوامل اللغويّة وغير اللغويّة التي من شأنها أن تنحرف بتلك القواعد عن مسارها الأصليّ.

أما فيما يتعلق بالمستويين الصرفي والنحوي فإنّ العلاقة بينهما شديدة الترابط والإحكام؛ فكلّ من المستويين «يرفد الآخر ويتصل به اتصالاً وثيقاً؛ لأنّ البنية الداخليّة للكلمة تؤثر في علاقاتها مع الكلمات الأخرى في الجملة. فإذا استعملنا فعلاً مثل «قاتل» في بداية إحدى الجمل فإن المستمع يتوقع في الحال أن تُتبع ذلك الفعل بفاعل يشير إلى من قام بالمقاتلة وبمفعول به يشير إلى من حصلت المقاتلة معه. أي أننا نتوقع جملة كهذه: قاتل الرجل عدوه، فإذا ما طرأ على الفعل «قاتل» تغير داخلي (صرفي) بأن زدنا التاء المفتوحة في أوله، فأصبح «تقاتل» واستعملنا هذا الفعل في بداية إحدى الجمل فإن تركيب الجملة (وهي ظاهرة نحوية) يتغير تبعاً لذلك؛ فلا نعود نتوقع مفعولاً به مثلاً، بل نتوقع فاعلاً فقط»^(١).

وقد أدرك النحاة العرب هذه الحقيقة، ووعّوها وعياً متعمّقا دقيقاً، فحصرُوا الوظائف النحويّة في اللغة العربيّة، وصنّفوها تصنيفاتٍ مختلفة، ثم وضعوا لها حدوداً متقنة، واشترطوا في كل حدّ منها شروطاً تتعلّق بالبنية الصرفيّة التي من شأنها أن تحقّق الوظيفة النحوية الممثّلة لها، وليس أدلّ على ذلك من قول ابن هشام في المغني «فإنّ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمه لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المُعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط»^(٢).

بل إنّ هذا النوع من التحليل البنيويّ الشكليّ الخالص كان أمراً معروفاً وملحظاً بارزاً في كتاب

(١) نايف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢٧٢. ضمن سلسلة «عالم المعرفة» التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٩٧٨م، وانظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧. دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب.

(٢) ابن هشام. مغني اللبيب ٥٦٩/٢. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.

سببويه، وهو أول كتاب في النحو العربي وصل إلينا^(١)، إلا أن ملامح هذا الإدراك تشتت في خضم التحليلات اللغوية المتداخلة، والشروح الجزئية المتراكمة.

فهذا البحث، اعتماداً على ما سبق، يهدف إلى تقديم صورة تفصيلية شاملة للأصول العامة التي قام عليها النظام الصرفي في العربية، وللضوابط الرئيسة التي تشكل بنية هذا النظام المجردة، والتي قد تمتد إلى غيره من الأنظمة اللغوية كالنظامين الصوتي والدلالي. ثم ينتقل، بعد ذلك، إلى النظام النحوي ليحدد مواضع الالتقاء بينه وبين النظام الصرفي، وليرى تأثير ذلك في تشكيل البنية الهيكلية المجردة للنظام النحوي في العربية^(٢).

(١) انظر: ميخائيل ج. كارتز. قراءة السنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي. نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات. تعريب: محمد رشاد الحمزاوي. حوليات الجامعة التونسية. ع/٢٢، ١٩٨٣م، ٢٢٣ - ٢٤٥.

(٢) إن الإفاضة في بحث المستوى الصرفي وعلاقته بالمستويات الأخرى (كالصوتي والدلالي) له ما يسوغه باعتبار أن الظاهرة النحوية تتسع لتشمل الصرف (ما يتعلق بالأبنية وأنواعها) والنظم (ما يتعلق بقواعد تركيب الكلمات في تراكيب صحيحة نحويًا) فالظاهرة النحوية في هذا البحث تقابل المصطلح: Grammar الذي تعارف التحويليون على أنه يشمل المستويين السابقين (الصرف والنظم). وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه لاحقاً.